العدد (1971) السنة الثامنة - الجمعة (26) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في عشرة أشهر فقط

النزاهة: ٢٣٠٠ متهم بقضايا فساد قيمتها ٦٠٠ مليار دينار

متابعة/ المدى

قال رئيس هيئة النزاهة الاتحادية القاضي رحيم العيكلي إن ٢٣٠٠ متهم أحيلوا إلى المحاكم هذا العام بقيمة فساد بلغت نحو ٦٠٠ مليار دينار (نحو ٣٢٠ مليون دولار) حكم منهم ٦٠٠، داعيا لتشريع قوانين تحمي المخبرين والمشتكين عن حالات الفساد الإداري والمالي للقضاء على هذه الظاهرة.

جاء ذلك خلال مشاركة القاضي العكيلي في ورشة عمل تقام في أربيل، عن إجراء مسح شامل لظروف العمل ونزاهة موظفي القطاع العام في العراق.

ونظم الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، بالتعاون مع وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، وبرعاية برلمان كردستان، ورشة عمل تستمر لمدة يومين، لمناقشة الاستعدادت الجارية لإجراء المسح الشامل لظروف العمل في القطاع العام في البلاد بداية العام المقبل.

وقال القاضي العكيلي إن العراق بـ"حاجة لتشخيص مظاهر الفساد وحجمها والبيئة التي تنمو فيها وأسباب ظهورها لتحدد مواقع الخلل"، مشددا على أهمية "إجراء مثل هذه المسوحات".

وأضاف "لا بد للعراق أن يجري مسحا شاملا للقطاع العام لتحديد نقاط الخلل وإصلاح تلك المواقع"، مشيرا إلى أن المسح التجريبي الذي أجري العام الماضي "أظهر أن معظم موظفي القطاع العام أي حوالي ٧٢٪ يخشون الإخبار عن الفساد".

حماية المخبرين

وأوضح أن هذا "يعني وجود حاجة إلى قانون أو أداة لحماية المخبرين ومكتشفي الفساد"، منوها إلى أن هذه "خطوة من خطوات التهيئة للمسح ومن المتوقع أن تظهر النتائج وتعلن إلى الرأي العام منتصف العام المقبل".

وأفاد القاضي العكيلي أن هنالك "تحسنا هشا في محاربة الفساد في العراق"، لافتا إلى أن مشكلة الفساد "ليست حكرا على العراق".

وتابع أن هيئة النزاهة "أسهمت بجد في مكافحة الفساد مع كل الجهات المعنية وحققت تحسنا نسبيا في السنتين الأخيرتين"، مستدركا "لكن التحسن هش وضعيف ولا يتلاءم مع حجم المشكلة في العراق". وبشأن سبب عدم اعتراف "الشفافية الدولية"، بهذا التحسن، قال العيكلي إن المنظمة "لم تتحسس هذا التحسن الذي يلمس في العراق لأن قياساتها عبارة عن مدركات للفساد"، مستطردا أن "الإدراك يأتي بعد تحقق تحسن حقيقي وملحوظ".

ومضى القاضي العكيلي قائلا إن العراق "يحتاج إلى جهود أكبر وآليات أقوى وأرسخ ومنظومة من القوانين لكي نتمكن من السيطرة على الفساد في وقت قريب"، مضيفا "أما مع هذا الجهد المرتخي والمتفرق فلن تكون هناك معالجة حقيقية للظاهرة".

وردا على سؤال عن سبب التركيز على القطاع العام دون الخاص في المسح المرتقب، أجاب القاضي العكيلي قائلا إن الفساد "ليس فقط في القطاع العام إنما يأتي أحيانا من القطاع الخاص إلى العام".

واستطرد "أظهرت النتائج التجريبية الاستبيان أن أغلب الموظفين عرضت عليهم الرشاوى من القطاع الخاص".

وبشأن الذين وجهت إليهم تهم الفساد قال القاضي العكيلي إن هنالك حوالي "٢٣٠٠ متهم أحيلوا إلى المحاكم خلال الأشهر العشرة الماضية بقيمة فساد بلغت حوالي ٦٠٠ مليار دينار عراقي حكم على ٦٠٠ منهم بأحكام متنوعة تتراوح بين السجن المؤبد أو بضع سنوات"، منوها إلى أن هنالك أوامر قبض أو استقدام أخرى لنحو "سبعة آلاف مطلوب لهيئة النزاهة بقضايا فساد مختلفة سواء من الموظفين العموميين أم القطاع الخاص".

وأكد العكيلي حاجة الدولة الى منظومة اضافية من القوانين فيما يتعلق بحماية الشهود والشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والاحزاب السياسية فضلا عن حرية الوصول الى المعلومة.

مشيرا الى ضرورة ان تكون هيئة النزاهة في حضن السلطة التشريعية، وان زيارة النجيفي هذا اليوم اعطت رسالة قوية بأن ملف النزاهة سيكون فاعلا في المرحلة المقبلة.

واعترف رئيس هيئة النزاهة في العراق رحيم العكيلي بأن معالجة ملف الفساد في البلاد ما زالت هشة وبطيئة ولا تتناسب مع حجم الظاهرة الخطيرة، مشيرا إلى وجود ٢٠١٠ متهمين في قضايا فساد.

وكشف العكيلي للجزيرة نت أن عدد المتهمين في قضايا الفساد خلال التسعة أشهر المنصرمة من هذا العام ولغاية الأول من تشرين الأول الماضي بلغ ٢٠١٠ متهمين من بينهم ٢٥٠ مديرا عاما، وذلك في قضايا بلغ حجم الفساد فيها ٤٤٦ مليار دينار عراقي (ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار تقريبا). ويضيف العكيلي أنه بموجب النظام الإداري العراقي فإن منصب المدير العام من الدرجات الخاصة، والدرجات المشمولة في قضايا الفساد تضم المديرين العامين ومن هم بدرجة وكيل وزير والوزراء ومن هم بدرجة وزير والمستشارين وأعضاء مجالس المحافظات والمحافظين، إضافة إلى فئة كبيرة من الموظفين مشمولة أيضا بالفساد منهم الضباط بدرجة عميد فما فوق. ويشير إلى أن هذا العدد يشمل مديرين عامين حاليين وسابقين، وقد يشمل وزراء حاليين أو وزراء سابقين وفي كل الدرجات الوظيفة الأخرى.

مسؤولين كبار

وعن طبيعة التهم الموجهة إلى هؤلاء، يقول العكيلي إن "هناك اتهامات مختلفة بعضها يتعلق بالرشوة وبعضها يتعلق بالاختلاس وبعضها يرتبط بالإضرار بأموال الدولة عامة".

وأضاف أن "القضاء يتابع هذه القضايا بطرق تحقيق مختلفة معروفة لدى القانونيين وهي إحالة من تتوفر مستندات رسمية ضدهم، مصدرها شهادات المسؤولين وإفادات المخبرين، إلى القضاء".

وتابع أن "قسما من هؤلاء مطلوب بأوامر قبض وقسم ثان بأوامر استقدام، وقسم آخر مطلوب بأوامر استقدام من هيئة النزاهة، وإذا امتنع المطلوب يضطر قاضي التحقيق لإصدار أمر قبض عليه".

وعن مدى استجابة هؤلاء المسؤولين المتهمين، يقول العكيلي "لم يستجب كافة المطلوبين ولا تزال الإجراءات بحقهم مستمرة، قسم من المطلوبين استجابوا ووجهت إليهم الاتهامات ودونت إفاداتهم بشأن التهم الموجهة إليهم".

ويضيف "بعض هؤلاء أوقفوا فترة قصيرة وأطلق سراحهم، لكن الجميع بانتظار إحالتهم إلى المحاكم، وذلك بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بقناعة قاضي التحقيق بتوفر الأدلة الكافية للإحالة للمحاكمة، والبعض الآخر صدر القرار بالإفراج عنه نهائيا لعدم ثبوت التهمة الوجهة إليهم".

هروب

وعن هروب بعض المطلوبين خارج العراق، يقول العكيلي "هناك من لم تكتمل الإجراءات بحقهم وليست لدينا معلومات قاطعة بشأنهم، وقسم ممن لم يحضر قد يكون هرب إلى خارج العراق".

من جانبها قالت ياسمين سعدون، من الجهاز المركزي للإحصاء إن المسح المرتقب "سينفذ في العام المقبل لموظفي الدولة تحت اسم مسح النزاهة والشفافية"، مشيرة إلى أنه "سيوفر قاعدة من البيانات المهمة لراسمي خطط مكافحة هذه الظاهرة".

وأضافت أن هذا المسح "سيشمل ٢٩ عينة أو مشاهدة ويشمل وزارات الدولة والهيئات غير المرتبطة بوزارة مع شمول ٢٠ جهة أخرى من وزارات حكومة إقليم كردستان لدراسة أهمية هذه الظاهرة ومقارنتها مستقبلا مع الدول المجاورة التي تنفذ مثل هذه البحوث لمعرفة موقع العراق بهذا الشأن".

وأوضحت سعدون أن المسح "سينفذ بالتعاون مع منظمتي يو ئين دي بي و ئو دي سي على أن يتولى الجهاز المركزي للإحصاء التنفيذ الميداني والعملي وجمع المعلومات".

البرلمان الجديد

يشار الى ان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي شدد على اهمية هيئة النزاهة في تثبيت الاستقرار في العراق وتحقيق التوازن والضرب على يد المفسدين وايقاف النهب الذي تتعرض له البلاد.

ونقل المكتب الاعلامي لرئيس المجلس في بيان تأكيدا منه على اهمية النزاهة ومكافحة الفساد في الدولة العراقية قوله في تصريح صحفي عقب الزيارة ان قرب الهيئة من مجلس النواب واستقلاليتها سيقوي مركزها ويفعل دورها في محاسبة اي مسؤول في الدولة مهما علا شأنه ومركزه .مشددا على ان المجلس سيكون داعما قويا للهيئة وكادرها وموظفيها في كافة احتياجاتهم والتشريعات التي تسهل عملهم.

على صعيد آخر، دعا الرجل الثاني في القوات الأميركية في العراق إلى مواجهة تفشي الفساد في بعض مفاصل أجهزة الأمن.

وكشف الجيش الأميركي في العراق وجود حالات فساد تسود في بعض مفاصل الأجهزة الأمنية العراقية، واعتبر أنها باتت مشكلة تواجه تطور تلك القوات، داعياً الحكومة إلى ضرورة حل هذه القضية في أسرع وقت ممكن.

وقال نائب القائد العام للقوات الأميركية في العراق الجنرال مايكل باربيرو في تصريحات صحفية إن الفساد يبقى ولا يزال موجوداً، وهذه مشكلة يجب على الحكومة الجديدة أن تواجهها، ومن الضروري حلها كي لا تقع فيها.

الوجبة الجديدة قد تصل إلى مئات الآلاف

الخارجية الأميركية قلقة من ويكيليكس: الوثائق الجديدة تفسد علاقتنا مع الحلفاء

متابعة/ المدى

أفاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن الوجبة الجديدة من الوثائق السرية المتعلقة بحربي العراق وافغانستان، والتي يزعم موقع "ويكيليكس" أنه بصدد نشرها، قد "تفسد" العلاقة بين واشنطن والعديد من حلفائها المقربين.

يأتي هذا في وقت قال فيه مسؤولو الموقع أن هم سينشرون وجبة جديدة من الوثائق يصل عددها الى مئات الآلاف.

ونقلت شبكة فوكس نيوز الأميركية عن مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية قوله إن "الموقع قد ينشر الوثائق الجديدة يوم غد الجمعة، أو خلال عطلة نهاية الاسبوع".

وكان مؤسس الموقع، جوليان أسانغ، قد أعلن في وقت سابق أن لدى الموقع قنوات اتصال دبلوماسية مهمة و"حساسة"، مؤكداً أن "الوثائق الجديدة تحتوي على معلومات دقيقة بشأن مواضيع غاية في الحساسية".

فيما أشارت فوكس نيوز الى أن "وزارة الخارجية الاميركية في حالة تأهب تام لمواجهة نشر هذه الوثائق وما ينتج عن نشرها".

ونقلت عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليب كراولي، قوله "نحن في حالة استعداد لمواجهة الأسوأ، والأسوأ هو أن نشر هذه الوثائق قد يؤثر على علاقاتنا الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول".. واصفاً بأن الخطوة المقبلة لويكيليكس سيكون لها "تأثير على المستوى الدولي".

وبحسب الشبكة، فإن العراق وأفغانستان وباكستان قد تكون على رأس الدول التي ستتأثر علاقاتها مع الولايات المتحدة، الا أن كراولي أكد أن "الخارجية الاميركية تولي القدر نفسه من الاهتمام الى العلاقات مع جميع الدول، فنحن نتحدث عن أكثر من ١٠٠ دولة".

ويواجه مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانغ، اتهاماً بارتكابه تهمة اغتصاب في السويد، لكنه ينفي الاتهام ويشير محاميه الى أن أسانغ كان يعاشر امرأتين على أساس توافقي، الا انهما رفعتا الدعوى عليه بعد أكشفت كل واحدة منهن علاقته بالاخرى.

و كان موقع ويكيليكس قد نشر اواخر تشرين الاول الماضي نحو ٤٠٠ الف وثيقة تتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب في العراق، وتؤكد تورط الجيش الاميركي والحكومة العراقية بعملية عسكرية انتهكت من خلالها حقوق الإنسان.

وكانت الحكومة قد شككت في بيان لها أصدرته منتصف تشرين الاول الماضي بأهداف نشر وثائق سرية بشأن "الانتهاكات" التي وقعت في العراق، معتبرة ان توقيت النشر هدفه "عرقلة" ترشيح المالكي لمنصب رئاسة الوزراء لولاية ثانية في وقتها.

وقالت الحكومة ان الوثائق "لم تستطع أن تقدم دليلا واحدا عن سلوك غير وطني قامت به الحكومة العراقية أو رئيسها نوري المالكي".

وتؤكد الوثائق التي قال عنها "ويكيليكس" بأنها سرية، فشل القوات الأميركية في كثير من الأحيان في متابعة أدلة موثوق بها تفيد بأن القوات العراقية قد أساءت معاملة أسراها خلال العمليات العسكرية ومارست التعذيب والقتل بحقهم.

وكان كبير متحدثي الجيش الأميركي في العراق جفري بيوكانان أكد يوم ٢٧ تشرين الاول الماضي أن الوثائق السرية التي نشرها موقع "ويكيليكس" الالكتروني عن حرب العراق ستضع واشنطن وبغداد في موقف "حرج وخطر"، لافتاً إلى أن هذه الوثائق تناولت أحداثاً في ظروف خاصة وفي وقت مختلف عن الوقت الحالي.

ويرى بعض المراقبين أن توقيت نشر وثائق "ويكيليكس" يحمل طيات سياسية أكثر مما هو كشف لوثائق سرية، إذ يؤكد مختصون أن توقيت النشر يستهدف الحزب الجمهوري الأميركي لاسيما أن الأحداث التي تناولتها الوثائق تشير إلى عهد الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن وما يسهم بتغليب كفة الديمقراطيين.

وتستعد منظمة مكافحة الفساد ويكيليكس لنشر وثائق سرية هائلة في حجمها وتعادل سبعة أضعاف وثائق العراق السرية التي كشفت أسرارا هائلة في الحرب على العراق، وفقا لموقع ويكيليكس.

وأشار حساب منظمة ويكيليكس على خدمة تويتر عن نية المنظمة بكشف ملفات سرية خاصة دون الإشارة إلى موضوعها أو الدول المرتبطة بها. وينشر الموقع عادة وثائق رسمية أو حكومية سرية نتيجة تسريبات يراد منها كشف الفساد وسوء الإدارة أو جرائم ترتكب بحق المدنيين من قبل الجيش الامريكي وجهات رسمية أخرى ضالعة بفساد إداري وما شابهه.

وسبق أن ألمح موقع ويكيليكس إلى استعدادات لنشر وثائق حول لبنان وروسيا وسوريا أو حتى المزيد من الوثائق السرية الخاصة بالعراق وأفغانستان.

ويعتبر موقع ويكيليكس -كما يقول القائمون عليه- موقعا للخدمة العامة مخصصا لحماية الأشخاص الذي يكشفون الفضائح والأسرار التي تنال من المؤسسات أو الحكومات الفاسدة، وتكشف كل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان أينما وكيفما كانت. من أبرز القائمين على الموقع الناشط جوليان أسانغي.

الاسم جاء من دمج كلمة "ويكي" والتي تعني الباص المتنقل مثل المكوك من وإلى مكان معين، وكلمة "ليكس" وتعني بالإنجليزية "التسريبات".

تم تأسيس الموقع في تموز ٢٠٠٧ وبدأ منذ ذلك الحين بالعمل على نشر المعلومات، وخوض الصراعات والمعارك القضائية ومن هذا المنطلق، رأى القائمون على الموقع أن أفضل طريقة لوقف هذه الانتهاكات هو كشفها وتسليط الضوء عليها.

الأسترالي جوليان أسانغ يعد أحد مؤسسي موقع ويكيليكس (الفرنسية) ويؤكد القائمون على الموقع أن أهمية ما يسربونه من معلومات تفيد في كشف سوء الإدارة والفساد بالدول التي تعاني من هذه الأزمات كالملاريا مثلا، لأن الدواء متوفر لمعالجة هذا المرض.

ويعتمد الموقع في أغلبية مصادره على أشخاص يوفرون له المعلومات اللازمة من خلال الوثائق التي يكشفونها، ومن أجل حماية مصادر المعلومات يتبع موقع ويكيليكس إجراءات معينة منها وسائل متطورة في التشفير تمنع أي طرف من الحصول على معلومات تكشف المصدر الذي وفر تلك التسريبات.

ويتم تلقي المعلومات إما شخصيا أو عبر البريد، كما يحظى ويكيليكس بشبكة من المحامين وناشطين آخرين للدفاع عن المواد المنشورة ومصادرها التي لا يمكن -متى نشرت على صفحة الموقع- مراقبتها أو منعها.

وسبق لويكيليكس أن حصل على حكم قضائي من المحكمة العليا بالولايات المتحدة التي برأته من أي مخالفة، عندما نشر ما بات يعرف باسم أوراق البنتاغون التي كشفت العديد من الأسرار حول والسياسية من أجل حماية المبادئ التي قام عليها، وأولها "صدقية وشفافية المعلومات والوثائق التاريخية وحق الناس في خلق تاريخ جديد".

وانطلق الموقع بداية من خلال حوار بين مجموعة من الناشطين على الإنترنت من أنحاء متفرقة من العالم مدفوعين بحرصهم على احترام وحماية حقوق الإنسان ومعاناته، بدءا من قلة توفر الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والقضايا الأساسية الأخرى.

بيد أن الموقع وفي الوقت ذاته لا يطرح على قرائه آمالا مبالغا فيها، إذ يعترف بأن ما يقوم من نشر لمعلومات مهمة ودقيقة قد لا تؤدي في عدة مناسبات إلى تحويل المسؤولين إلى القضاء ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من أخطاء، فضلا عن أن تقدير ذلك يعود نهاية المطاف للقضاء وليس الإعلام.

لكن هذا لا يمنع -كما يقول القائمون على ويكيليكس -الصحفيين والناشطين والمعنيين من استخدام معلومات ينشرها الموقع للبحث والتقصي للوصول إلى حقيقة الأمر، وبالتالي يمكن لاحقا تحويل المسألة إلى قضية ينظر فيها القضاء.

وقد خلق هذا الواقع إشكاليات كبيرة بالنسبة لويكيليكس لجهة حجبه بالعديد من الدول وعلى رأسها الصين، لكنه نجح في وضع عناوين بديلة يمكن من خلالها الوصول إلى صفحته وقراءة محتوياتها بفضل إمكانيات التشفير التي يوظفها خبراء لصالح منع حجب الموقع.

و يتم التدقيق في الوثائق والمستندات باستخدام طرق علمية متطورة للتأكد من صحتها وعدم تزويرها، لكن القائمين على الموقع يقرون بأن هذا لا يعني أن التزوير قد لا يجد طريقه إلى بعض الوثائق.

وانطلاقا من هذه المقولة، يرى أصحاب ويكيليكس أن أفضل طريقة للتمييز بين المزور والحقيقي لا يتمثل بالخبراء فقط بل بعرض المعلومات على الناس وتحديدا المعنيين مباشرة بالأمر.

وتتم عملية النشر بطريقة بسيطة حيث لا يحتاج الشخص سوى تحميل الوثيقة التي يريد عرضها وتحديد اللغة والبلد ومنشأ الوثيقة قبل أن تذهب هذه المعلومات لتقويم من قبل خبراء متخصصين، وتتوفر فيها شروط النشر المطلوبة.